JOURNAL OF HADITH STUDIES

Vol 11. No. 1 (June 2026)
eISSN: 2550-1488
journalofhadith.usim.edu.my

تحلِيل الرُّواة المحكُوم عَليهِم بالْمَطروح في كِتاب تَهْذِيب الكَمال للمِزّي: دِراسَة استِقْرائِيّة مُقارَنَة

(An Analysis of he Narrators Judged as Maṭrūḥ in Tahdhīb al-Kamāl by al-Mizzī: An Inductive Comparative Study)

Marwan Mas'ud, Emha Hasan Ayatulloh Asyari, Nandang Husni Azizi, Nur Anisa Rizqi
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'I, Indonesia

Abstract
This research seeks to analyze the academic standing of narrators categorized as maṭrūḥ in Tahdhīb al-Kamāl. The study adopts a qualitative approach grounded in library-based research. Its data set comprises both primary and secondary sources, which are examined using a descriptive-analytical method. The analytical framework is informed by the principles of al-jarḥ wa al-taʿdīl, while the conclusions are formulated through an inferential and deductive process. The findings demonstrate that, within the technical terminology of ḥadīth scholarship, the designation maṭrūḥ signifies an extreme level of weakness that requires the dismissal of a narration and prevents its acceptance as valid legal or doctrinal evidence. This technical meaning differs from its lexical sense, which does not inherently convey discredit or rejection. From the study of narrators described with the term al-maṭrūḥ in Tahdhīb al-Kamāl, it can be concluded that although the underlying reasons for applying this designation may vary, its predominant practical implication is the rejection of the narration. Ḥamzah ibn Abī Ḥamzah represents its most severe manifestation, as the critics were unanimous in declaring him extremely weak and accusing him of fabricating reports, leading to the judgment that his narrations are entirely inadmissible. As for Fiṭr ibn Khalīfah, despite being labeled maṭrūḥ by some scholars, the majority of leading authorities deemed him reliable; the criticism directed against him was largely attributable to his inclination toward Shīʿism rather than to mendacity or deficient accuracy. Accordingly, the preponderant view is to accept his ḥadīths with due caution. With regard to Ḥassām ibn Miṣak, although some milder expressions were used concerning him, the abundance of explicit and well-substantiated critical judgments, along with the fact that leading scholars abandoned his narrations, renders the predominant ruling the rejection of his reports. In sum, the designation maṭrūḥ generally signifies a severe form of criticism that necessitates the non-acceptance of a narration as authoritative evidence, unless it is counterbalanced by a strong and preponderant accreditation in accordance with the principles of scholarly preference.

Keywords: *Maṭrūḥ; Tahdhīb al-Kamāl; al-Mizzī.*

Article Progress

Received: 4 March 2026
Revised: 12 April 2026
Accepted: 29 May 2026

*Corresponding Author: Marwan Mas'ud. *Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'I, Indonesia.*

Email: masudmarwan14@gmail.com

المقدِّمة:

تُعَدُّ عنايةُ علماءِ الحديث بنقدِ الرُّواة وتمييزِ مراتبهم من أدقِّ العلوم وأشرفها، لما يترتَّب عليها من حفظِ السُّنَّة النبويَّة وصونِها من الدَّخيل والموضوع.[1] وقد نشأ عن هذه العناية علمٌ مستقلٌّ عُرف بعلم الجرح والتعديل، الذي به تميَّزت

[1] Marwan Masud, Muhammad Yusriel Amien, و Catur Maulana Ihcsan, " المفاضلة بين الرواة عند أبي نعيم الفضل بن دكين: دراسة نظرية تطبيقية", Al-Khabar: Jurnal Ilmu Riwayah 1, 80–58 :(2025) 1 عدد; Marwan Mas' ud, Hendri Waluyo Lensa, و Nandang Husni Azizi, "((دور فن الطهي وقيمه من خلال الحديث النبوي: دراسة موضوعية في ضوء أحاديث الصحيحين", As-Sunnah: Jurnal Ilmu Dirayah 1, 74–128 :(2025) 1 عدد; Marwan Mas' ud, Akhmad Husaini, و Bayu Kasa Pranata, "(أهمية الوعي بالآخرة في تحقيق استقرار الأمن الاجتماعي من ضوء الحديث النبوي:(دراسة موضوعية من خلال أحاديث الكتب الستة", AL-ATSAR: Jurnal Ilmu Hadits 3, 44–20 :(2025) 2 عدد, https://doi.org/10.37397/al-atsarjurnalilmuhadits.v3i2.1057.

الأمة الإسلامية عن غيرها في توثيق الأخبار وضبط نَقَلتها، حتى صار الحكم على الرواة أساسًا في قبول الحديث أو ردِّه.[2] يؤكِّد هذا أنَّ نقدَ الرواة وتمييزَ مراتبهم يمثِّل حجرَ الأساس في صيانة السُّنَّة النبويّة، وأنَّ علم الجرح والتعديل هو المنهج العلمي الذي منح الأمّة الإسلاميّة تميّزًا فريدًا في توثيق الحديث وقبولِه أو ردِّه.

ومن جملة المصطلحات النقدية التي استعملها أئمة هذا الفن مصطلح «المطروح»، وهو من أشدِّ ألفاظ الجرح دلالةً على سقوط الرواية وعدم الاعتداد بها، إذ يُطلق غالبًا على من تبيَّن ضعفُه الشديد، أو كثرت مناكيره، أو وُجد في حديثه ما يوجب طرح روايته وعدم الالتفات إليها. وتتبُّعُ الرواة المحكوم عليهم بهذا الوصف يكشف عن دقَّة مناهج النقاد، وتفاوت معاييرهم، واختلاف عباراتهم في التعبير عن مراتب الجرح.

ويُعَدُّ كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزّي من أعظم المصنفات في علم الرجال، لما امتاز به من سعة الاستيعاب، ودقَّة النقل، وجمع أقوال الأئمة النقاد مع تحريرها وترتيبها.[3] وقد صار هذا الكتاب مرجعًا أساسًا للباحثين في دراسة أحوال الرواة، ومصدرًا رئيسًا للمصنفات التي جاءت بعده في هذا الفن.[4] يُبرز هذا أنَّ تهذيب الكمال في أسماء الرجال يُمثِّل مرجعًا أساسًا وأوثقَ المصنَّفات في علم الرجال، لما امتاز به من دقَّةٍ منهجيَّةٍ جعلته أصلًا معتمدًا للدراسات اللاحقة في أحوال الرواة.

وانطلاقًا من أهمية هذا المصنف، تأتي هذه الدراسة لتحليل الرواة الذين حُكم عليهم بوصف «المطروح» في كتاب تهذيب الكمال، وذلك من خلال دراسة استقرائية مقارنة، تهدف إلى حصر هؤلاء الرواة، وتتبع أقوال النقاد فيهم، وتحليل أسباب الحكم بطرح روايتهم، مع الموازنة بين أقوال أئمة الجرح والتعديل، وبيان مدى الاتفاق أو الاختلاف بينهم في ذلك.

وتسعى هذه الدراسة إلى إبراز المنهج النقدي الذي اعتمده المِزّي في نقل أحكام النقاد، وبيان مدى التزامه بالأمانة العلمية في عرضها، كما تهدف إلى الإسهام في توضيح دلالة مصطلح «المطروح» عند المتقدمين، وحدوده

---

[2] Marwan Mas'ud, Triadi Wicaksono, و Teguh Dwi Cahyadi, "A Thematic Study of the Book Maʿrifah ʿulum Al-Ḥadith: An Analysis of the Classification of 'Illah from Al-Ḥākim's Perspective", IJUS| International Journal of Umranic Studies 9, 32–13 :(2026) 1 عدد ;Marwan Mas'ud وآخرون, "تحليل حكم "أصحُّ شيء" في كتاب التلخيص الحبير: دراسة حول درجة الحديث الضعيف: Analysis of the Predicate "Aṣaḥḥu Shayʾ"" in the Book al-Talkhis al-Habir: A Study on the Status of Weak Hadiths", Maʿālim al-Qurʾān wa al-Sunnah 21, 106–82 :(2025 (يونيو، 1 عدد, https://doi.org/10.33102/jmqs.v21i1.526; Ariangga Ramadhansyah, Marwan Mas'ud, و Hendri Waluyo Lensa, المفاضلة بين الرواة عند عبد الله بن المبارك (دراسة نظرية تطبيقية)" :The Preferential Evaluation Among Narrators According to Abdullah bin al-Mubārak: A Theoretical and Applied Study", Journal Of Hadith Studies, 2025, 51–70, https://doi.org/https://doi.org/10.33102/johs.v10i2.392.

[3] محمد عبد الرضا شنيتر، المزي وكتابه تهذيب الكمال في معرفة الاسماء عن اخبار الامام الحسين (عليه السلام) دراسة منهجه وموارده"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار (بغداد) 1، عدد 81 (2022): 105–44.

[4] خليفةمحمود عكور و محمد علي قاسم الع، "تعقبات الحافظ الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال على تهذيب الكمال فيأسماءالرواةوأنسابهم والتمييزبينهم". ، Dirasat: Shar'ia & Law Sciences(فلسطين) 50، عدد 4.(2023)

الاصطلاحية، وأثره العملي في الحكم على الأحاديث. وبذلك تأمل الدراسة أن تكون إضافة علمية في ميدان دراسات الرواة، وخدمة لعلم الحديث النبوي في جانبه النقدي التطبيقي.

أما الدراسات السابقة التي تناولت موضوعًا قريبًا من هذا البحث، فمن أبرزها دراسة بعنوان» *المطروح عند المحدثين: دراسة نظرية تطبيقية* «لإبراهيم خليل أحمد بني سلامة.[5] تناولت هذه الدراسة مفهومَ «المطروح» في علم الحديث باعتباره من مصطلحات النقد الحديثي التي لم تَلْقَ الدراسةَ الأكاديميةَ الكافية. وسعت إلى إيضاح مدلول هذا المصطلح، وتتبع تاريخه في الاستعمال، والعلاقة الدلالية بينه وبين المصطلحات المشابهة، بالإضافة إلى بيان انعكاساته الحكمية على الأحاديث والرواة الذين يُنسب إليهم هذا الوصف. واستُخْدِم في هذه الدراسة منهجٌ استقرائيٌّ تحليليٌّ استنباطيٌّ، تمثَّل في تجميع الأحاديث والأسماء الموصوفة بالمطروح، ثم الخوض في تحليلٍ موسع لها. وأظهرت النتائج أن هذا المصطلح هو من الألفاظ القديمة التي استعملها نقديو الحديث الأوائل مثل الإمام أحمد ويحيى بن معين، وإن لم يَحظَ بشهرةٍ مماثلة لمصطلحي «المتروك» أو «الموضوع». كما كشفت الدراسة أن وصف «المطروح» قد يُستعمل للدلالة على رفض الحديث لوجود ضعفٍ شديد في السند أو المتن، وفي بعض الحالات قد يُوحِي بوجود شبهة كذب، بينما يشير عند إطلاقه على الراوي إلى ضعفٍ كبيرٍ يُقصي روايته عن القبول.

تتجلّى جِدّة الدراسة بعنوان" *تحليل الرواة المحكوم عليهم بالمطروح في كتاب تهذيب الكمال للمزي (دراسة استقرائية مقارنة)* "في انتقالها من المعالجة النظريّة العامّة لمصطلح «المطروح» إلى التطبيق النقدي الدقيق داخل مصدرٍ رجاليٍّ مركزي، هو تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وذلك من خلال حصرٍ شاملٍ للرواة الذين وُصِفوا بهذا الحكم، وتحليلٍ مقارنٍ لأقوال النقّاد الواردة في شأنهم. فبينما ركّزت الدراسات السابقة — في الغالب — على بيان المفهوم والدلالة الاصطلاحيّة للمصطلح وتتبع نشأته التاريخيّة، تأتي هذه الدراسة لتكشف عن آليّات تنزيله العملي في كتابٍ رجاليٍّ موسوعي، ولمساءلة مدى ثبات دلالته أو تباينها باختلاف السياقات النقديّة.

كما تتمثّل الجِدّة في إبراز منهج الإمام المِزّي في تعامله مع أحكام «المطروح»، من حيث طريقته في جمع أقوال النقّاد، وترتيبها، ومدى تدخّله أو حياده في عرضها، مع الموازنة بينها للكشف عن حدود الاتفاق والاختلاف في الحكم على الراوي الواحد. وتضيف الدراسة بعدًا تحليليًا جديدًا من خلال التفريق بين إطلاق المصطلح على الحديث وإطلاقه على الراوي، وبيان أثر ذلك في تقويم الروايات عمليًا. وعليه، فإن هذه الدراسة لا تكرّر ما قرّرته البحوث السابقة، بل تسدّ ثغرة تطبيقيّة في دراسات مصطلحات الجرح الشديد، وتسهم في إعادة ضبط دلالة «المطروح» في ضوء الاستعمال النقدي الفعلي، بما يعزّز الفهم المنهجي لعلم الجرح والتعديل، ويخدم الدراسات الحديثيّة التطبيقية المعاصرة.

[5] إبراهيم خليل أحمد بني سلامة، "المطروح عند المحدثين–دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة العلوم الشرعية 2، عدد 65.(2022)

منهج البحث

يستند هذا البحث إلى المنهج النوعي كإطار إجرائي يسعى إلى فهم الظواهر الاجتماعية وتأويلها من خلال الغوص في وجهات نظر الأفراد والخبرات المعاشة. ويجد هذا التوجه جذوره المعرفية في تقليد الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، إذ ينطلق من افتراض مركزي مفاده أن بناءات الواقع الاجتماعي قابلة للفحص والاستقصاء عبر أدوات منهجية مصممة خصيصًا لاستيعاب تعقيدات هذا الواقع.[6] تستند هذه الدراسة في جانبها التطبيقي إلى منهجية البحث المكتبي كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها. ويتميز هذا النوع من البحث بعدة خصائص جوهرية، أبرزها الاعتماد على الوثائق والمصادر الجاهزة كمادة أولية للتحليل، والاستفادة من البيانات المتوفرة مسبقًا في الدراسات السابقة، فضلاً عن مرونته التي تتيح للباحث تجاوز القيود المكانية والزمانية التي تفرضها البحوث الميدانية. كما يقوم هذا المنهج بشكل أساسي على توظيف المصادر الثانوية في بناء المعرفة وتدعيم النتائج.[7]

تستند هذه الدراسة في عملية تنظيم معلوماتها إلى فئتين أساسيتين من المصادر: المصادر الأصلية (الأولية) والمصادر غير المباشرة (الثانوية). ويقصد بالمصادر الأصلية تلك المواد البحثية الخام التي تقدم بيانات ومعلومات مباشرة تتصل بموضوع الدراسة، وتتميز بأنها لم تخضع لأي عمليات تفسيرية أو تحليلية من قبل باحثين أو جهات أخرى، مما يحفظ لها صفة الخبر الخام والموضوعية العالية.[8] يعتمد هذا البحث في جانب كبير من مادته التحليلية على كتاب "تهذيب الكمال" للمزي، الذي يُتخذ بوصفه النص الأصلي والمرجع الأم للدراسة. أما المعلومات الإضافية المستخدمة في البحث، فهي مستمدة من كتب وبحوث سابقة؛ أي إنها بيانات غير مباشرة لم يقم الباحث باستقصائها بنفسه من الميدان. تنوعت المواد التي خضعت للتحليل في هذه الدراسة لتشمل مقالات أكاديمية صادرة عن دوريات علمية محكمة، ومؤلفات معاصرة في المجال، إلى جانب نصوص التراث الإسلامي الأصيلة.

يُعد علم الجرح والتعديل ركيزة نظرية أساسية تعتمد عليها هذه الدراسة. يختص هذا العلم بتقويم أحوال الرواة وبيان منزلتهم، حيث يتم بواسطته، ومن خلال مصطلحاته الدقيقة، الحكم على قبول رواية راوٍ معين أو ردها، وفقًا للضوابط النقدية المستقرة في هذا المجال[9] . يَعتمد هذا البحث في معالجته للموضوع على المنهج الوصفي التحليلي. يرتكز هذا النهج على رصد الظاهرة محل الدراسة وصفًا دقيقًا وشاملًا، مع تحليل عناصرها البارزة وتفسير دلالاتها، وذلك سعيًا لاستيعاب أبعادها المختلفة وتقديم تصور متكامل عنها في السياق الأكاديمي.[10] بعد ذلك، تُستخلص

---

[6] Haradhan Kumar Mohajan, "Qualitative research methodology in social sciences and related subjects", Journal of economic development, environment and people 7, 48–23 :(2018) 1 عدد.

[7] Oranus Tajedini وآخرون, "How to increase the loyalty of public library users? A qualitative study", Journal of Librarianship and Information Science 52, 30–317 :(2019 (يوليو، 2 عدد, https://doi.org/10.1177/0961000619856081.

[8] عبد الله الـغـزي، "لماذا لا ينبغي الانطلاق من المصادر الثانوية في دراسة القضايا التاريخية؟ - حالة الاعتماد على تقي الدين ابن تيمية أنموذجًا."، مجلة نماء 7، عدد 4 (ديسمبر، 2023): 126–https://doi.org/10.59151/.v7i4.331.83

[9] Muh Haris Zubaidillah, Ilmu Jarh Wa Ta'dil, 2018, https://doi.org/https://doi.org/10.31219/osf.io/y8wt6.

[10] Hossein Nassaji, "Qualitative and Descriptive Research: Data Type versus Data Analysis", Language Teaching Research 19, 32–129 :(2015 (مارس، 2 عدد, https://doi.org/10.1177/1362168815572747.

النتائج باستخدام المنهج الاستنباطي، الذي يقوم على تحليل المعطيات الكلية لاستخراج استنتاجات جزئية تنبثق منها. ويسير هذا الأسلوب من العام إلى الخاص، حيث يُنطلق من القواعد والأفكار الشاملة للوصول إلى نتائج محددة ترتبط مباشرة بموضوع البحث. [11]

مفهوم المطروح وحكمه

في مستوى التحليل اللغوي، يحمل لفظ "المطروح" دلالة على ما تم إلقاؤه أو تنحيته جانبا. يعود أصل هذا المصطلح إلى الجذر الثلاثي (طرح) الذي يفيد الإبعاد والإلقاء. وفي سياق الاستعمال العربي، يشير هذا اللفظ إلى الشيء الذي استُغني عنه فَأُبعِد عن دائرة الاهتمام والاعتبار.[12] أوضح الخليل بن أحمد في تصنيفه اللغوي أن الطَّرح يشير إلى الشيء الذي يُرمى لعدم فائدته أو قيمته. كما أشار إلى أن لفظ (الطَّرُوح) يُطلق على كل ما كان بعيدًا أو متباعدًا في المكان أو الحال.[13] يُكمل الجوهري هذه الدلالات اللغوية بملاحظة مهمة، حيث يرى أن صيغة "طَرَّحَه" (بتشديد الراء) تفيد المبالغة والتكثير في فعل الطرح. كما يشير إلى أن لفظي "طَرِيح" أو "طُرَّح" يُستعملان للدلالة على الشيء الذي أُلقي جانبًا وأصبح في حكم المهمل والمتروك.[14] وبناءً على ما تقدّم من تحليل، يمكن القول إن مصطلح "المطروح" يحمل في أصله اللغوي دلالة واضحة على النبذ والإبعاد، ويعبّر عن موقف قاطع من الرفض وعدم القبول.

في المستوى الاصطلاحي المتخصص، يضع الإمام الذهبي تعريفًا دقيقًا للحديث المطروح. يصفه بأنه الحديث الذي تتجاوز مرتبته الضعف العادي، لكنه لا يصل إلى درجة الوضع والاختلاق. ويشير الذهبي إلى أن هذا الصنف من الأحاديث لا يزال موجودًا في بعض المصادر الحديثية المطولة، مثل بعض كتب المسانيد والأجزاء، بل ويتواجد في سنن ابن ماجه وجامع الترمذي. وهذه الأحاديث تكون من رواية رواة ضعفاء تتفاوت درجات ضعفهم، مثل عمرو بن شمر وصدقة الدقيق وجوير، وغيرهم ممن وصفوا بالترك أو الهلاك، مع مراعاة الاختلاف في منازلهم من الضعف[15].

بخصوص مكانة الحديث المطروح وحكمه، يصنفه الذهبي ضمن مرتبة الحديث شديد الضعف، وهي منزلة وسطى تتوسط بين الحديث الضعيف العادي والحديث الموضوع. وقد أدرجه في المرتبة الثالثة ضمن تصنيفه الخماسي لمراتب

---

[11] Theophilus Azungah, "Qualitative Research: Deductive and Inductive Approaches to Data Analysis", Qualitative Research Journal 18, 400–383 :(2018 ،نوفمبر) 4 عدد, https://doi.org/10.1108/QRJ-D-18-00035.

[12] د إبراهيم خليل أحمد بني سلامة، "المطروح عند المحدثين–دراسة نظرية تطبيقية."

[13] الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، أبو عبد الرحمن، كتاب العين ed. by ,المخزومي، مهدي و السامرائي، إبراهيم (بيروت: دار ومكتبة الهلال, د.ت). ج. ٣، ص. ١٦٩; محمد بن أحمد الأزهري, تهذيب اللغة، الأولى ، ed. by مرعب، محمد عوض (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001) ج. ٤، ص. ٢٢١.

[14] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 4 ط، ed. by أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، 1987) ج. ١، ص. ٣٨٧.

[15] محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة الأولى، ed. by حامد، أحمد بن شهاب (الكويت: دار ركائز للنشر والتوزيع، 2018)، ٣٤.

الجرح، وجعله مساويًا في الدلالة على شدة الطعن لمصطلحي "هالك" و"ساقط". في المقابل، نجد أن السخاوي يرفعه إلى المرتبة الرابعة في تصنيفه. غير أن هذا التباين لا يعكس اختلافًا في جوهر الحكم على قيمة الحديث، بل هو اختلاف شكلي ناتج عن تعدد مناهج العلماء في تقسيم مراتب الجرح وتعدادها.[16] وبناءً على ذلك، فإن اختلاف العلماء في تحديد موقع مصطلح "المطروح" ضمن سلم مراتب الجرح لا يغير شيئًا من معناه الجوهري ولا من حكمه النهائي. فمهما اختلفت منازله في التصنيفات، يظل هذا المصطلح دالًا على تجريح شديد، يستوجب بالضرورة رد الرواية وعدم الأخذ بها.

يتأكد هذا المعنى ويزداد وضوحًا من خلال ما ذكر عن تطابق مصطلح "مطروح" عند الذهبي مع عبارة "فيه نظر" عند الإمام البخاري. وقد فسر علماء كالمزي والذهبي هذه العبارة على أنها من أشد صيغ التجريح، بل هي أرفع درجة من مجرد الحكم بالضعف العادي. ويؤكد البخاري هذا الفهم عندما صرح بأنه ترك آلاف الأحاديث لرواة وصفهم بهذه العبارة، مما يدل على احتياطه الشديد ودقته المتناهية في التعامل مع هذه الفئة من الرواة.[17] تُثبت المعادلة بين مصطلح "المطروح" وعبارة "فيه نظر" أن هذا المصطلح يمثل أداة نقدية شديدة الصرامة، ويعبر عن أعلى مستويات الاحتياط التي طبقها المحدثون لحماية أصالة الحديث النبوي وصيانته من الدخيل.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن إطلاق وصف "مطروح" على حديث أو راوٍ يعني أنه بلغ مرتبة متقدمة في شدة الرفض وعدم القبول. ويعود هذا الوصف إلى وجود عيب كبير في عدالة الراوي أو في ضبطه، أو فيهما معًا. فإذا كان هناك شك في أمانته من دون اتهام صريح بالكذب، أو كانت أخطاؤه أكثر بكثير من صوابه بشكل واضح، فإن روايته تحكم عليها بالضعف الشديد وتوصف بأنها مطروحة أو بما يشابهها. وبالتالي، فإن مكانة الراوي المطروح أقل من مكانة من قد تقبل روايته في بعض السياقات، لكنها تبقى دون رتبة الراوي الثابت كذبه. والنتيجة الحتمية أن حديث هذا الراوي لا يقبل ولا يحتج به تحت أي ظرف.

تحليلُ أحوال الرواة «المطروحين» في كتاب تهذيب الكمال

بعد إجراءِ بحثٍ معمّقٍ في كتاب تهذيب الكمال باستخدام المكتبة الشاملة، تبيَّن وجودُ ثلاثة رواة وُصِفوا بلقب «مطروح»، وفيما يلي بيانُ ذلك:

[16] محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، م 1 (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963) ج. ١، ص. ٤.

[17] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، الأولى، ed. by المدخلي، ربيع بن هادي عمير (المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1984) ج. ٣، ص. ٤٣٧.

الأول: حمزة بن أبي حمزة، واسمه ميمون، الجعفي الجزري النصيبي.[18]

أحمد بن حنبل: مطروح الحديث. وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.[19] وقال أبو زرعة أيضًا: واهي الحديث، كل حديثه واه.[20] وقال ابن معين أيضًا: لا يساوي فلسًا.[21] وقال البخاري، وأبو حاتم الرازي: منكر الحديث.[22] وقال الترمذي: ضعيف في الحديث.[23] وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.[24] وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وعامة ما يرويه مناكير موضوعة، والبلاء منه ليس ممن يروي عنه، ولا ممن يروي هو عنهم.[25] وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالموضوعات حتى كأنه المعتمد لها، لا تحل الرواية عنه.[26] وقال ابن المديني: كان ضعيفا.[27] وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة.[28]

---

[18] يوسف المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، م 1 (بيروت: مؤسسة الرسالة, 1992) ج. ٧، ص. ٣٢٣.

[19] عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1 ط (بحيدر آباد الدكن – الهند و بيروت: مجلس دائرة المعارف العثمانية ودار إحياء التراث العربي، 1955) ج. ٣، ص. ٢١٠.

[20] عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، 1 ط، ed. by سعدي بن مهدي الهاشمي (المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1982) ج. ٢، ص. ٤٦٣.

[21] يحيى بن معين، التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين: رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، 1 ط، ed. by أحمد محمد نور سيف (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979) ج. ٤، ص. ٤٨٦.

[22] محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب الضعفاء أو الضعفاء الصغير، 1 ط، ed. by أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين (مصر/القاهرة: مكتبة ابن عباس, 2006)، ٥١; ابن أبي حاتم, الجرح والتعديل ج. ٣، ص. ٢١٠.

[23] محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، 2 ط، ed. by احمد محمد شاكر (ج 1، 2) \. و. محمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) \. و. ابراهيم عطوة عوض المدرس في الازهر الشريف (ج 4، 5)، الكتب الستة (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975) ج. ٥، ص. ٦٦.

[24] أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، 1 ط، ed. by محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي, 1976)، ٨٢; علي بن عمر البغدادي الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ed. by محفوظ الرحمن زين الله السلفي و محمد بن صالح بن محمد الدباسي (الرياض والدمام: دار طيبة (المجلدات 1–11) ودار ابن الجوزي (المجلدات 12–15)، 1985) ج. ٤، ص. ٣٩١.

[25] إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي، نهاية السول فى رواة الستة الأصول، 1 ط، ed. by عبد المنعم إبراهيم (بيروت – لبنان: دار الفكر، 2003) ج. ٣، ص. ٥٢٤.

[26] صالح بن سعيد بن هلابي، "نظرات في حديث أصحابي كالنجوم"، الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة) السنة الثالثة، عدد العدد الثاني (1970): 142 ج. ١، ص. ١٤١.

[27] علي بن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، 1 ط، ed. by موفق عبد الله عبد القادر (الرياض: مكتبة المعارف، 1984) ج. ١، ص. ٩٠.

[28] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 1 ط (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية, 1906) ج. ٣، ص. ٢٩.

وقال ابن حجر: متروك متهم بالوضع.[29] وقال الذهبي في "الكاشف": تركوه.[30] وقال في "المغني في الضعفاء": متهم واه.[31] وقال في "تاريخ الإسلام": واه باتفاق.[32]

من خلال استقراء أقوال أئمة الجرح والتعديل الواردة في النص، يتبيّن أن الجرح الموجَّه إلى حمزة بن أبي حمزة (واسمه ميمون، الجعفي الجزري النصيبي) جرحٌ شديدٌ مفسَّر، وقد صدر عن عددٍ كبيرٍ من كبار النقّاد من مختلف طبقاتهم واتجاهاتهم، الأمر الذي يُكسبه قوّةً واعتبارًا في ميزان الترجيح. فقد اتفق الأئمة، كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، على تضعيفه بأشدّ عبارات الجرح، مثل: مطروح الحديث، وليس حديثه بشيء، وواهٍ، ومنكر الحديث، ومتروك الحديث. وهذه الألفاظ تدلّ دلالةً صريحة على سقوط روايته وعدم صلاحيتها للاحتجاج. بل إن جملةً من النقّاد قد تجاوزوا مجرّد التضعيف إلى اتهامه بالوضع، كما صرّح بذلك ابن حبان، والحاكم، وابن حجر، وهو جرحٌ قادحٌ قادحًا بالغًا، يُوجب ردَّ رواياته مطلقًا، ولا يُقبل معها حديثٌ له لا في أصلٍ ولا في متابعة، وفق القواعد المقرّرة في هذا الفن .

وأمّا ما نُقل عن ابن عدي من أن له بعض الأحاديث الصالحة، فإن هذا لا يُعدّ تعديلًا معتبرًا، ولا ينهض لمعارضة هذا الإجماع النقدي، لا سيما وأن ابن عدي نفسه أكّد أن عامّة مروياته مناكير موضوعة، وأن العلّة راجعةٌ إليه، لا إلى شيوخه ولا إلى من روى عنه. وبحسب قواعد الترجيح، فإن الجرح المفسَّر المقدَّم من جماعة النقّاد يُقدَّم على مثل هذا القول الجزئي غير الصريح في التوثيق. وعليه، فإن الحكم الراجح في حمزة بن أبي حمزة أنه راوٍ متروك، متَّهَم بالوضع، ساقط الرواية، ولا يُقبل حديثه بحال، ولا يُستشهد به، وتُحكم رواياته بالردّ، إلا أن تَرِد من طريقٍ صحيحٍ مستقلٍّ لا صلة له به.

خلاصة الحكم على الراوي :راوٍ متروك.

---

[29] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، 1 ط، ed. by محمد عوامة (سوريا: دار الرشيد، 1986)، ١٧٩.

[30] محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 1 ط، ed. by محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، 1992) ج. ١، ص. ٣٥١.

[31] محمد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء ed. by ,نور الدين عتر) العبية السعودية ,https://app.turath.io/book/5836 : (2005ج. ١، ص. ١٩٢.

[32] محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، م 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي, 2003) ج. ٩، ص. ١١٣.

الثاني: فطر بن خليفة القرشي المخزومي، أبو بكر الكوفي الحناط مولى عمرو بن حريث.[33]

قال أبو داود: سمعت أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: كنا نمر على فطر وهو مطروح لا نكتب عنه.[34] وقال عبد الله بن حنبل، عن أبيه: ثقة، صالح الحديث. قال: وقال أبي: كان فطر عند يحي بن سعيد ثقة. قال ابن أبي خيثمة: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت فطرا لأنه يروى أحاديث فيها إزراء على عثمان.[35] قال يحي بن معين: ثقة.[36] وقال العجلي: كوفي، ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل.[37] وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كان يحي بن سعيد يرضاه، ويحسن القول فيه، ويحدث عنه.[38] وقال النسائي: ليس به بأس. وقال في موضع آخر: ثقة، حافظ، كيس.[39] وقال الدارقطني: زائغ، لم يحتج به.[40] وقال الجوزجاني: زائغ، غير ثقة.[41] وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عند الكوفيين، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به.[42] وقال ابن نمير: فطر حافظ كيس.[43] وقال ابن سعد: كان ثقةً إن شاء الله تعالى ، ومن الناس من يستضعفه ..... وكان لا يدع أحدًا يكتب عنه، وكانت له سن عالية ولقاء.[44] وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه، ويذكر أنه كان ثبتًا في الحديث.[45] وقال

---

[33] يوسف المزي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، م 1 ج. ٢٣، ص. ٣١٢.

[34] سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور، 1 ط، ed. by سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد (العربية السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1997) ج. ٣، ص. ٧٧٩.

[35] محمد بن علي الإثيوبي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، الأولى) جـ ١ - ٥: [بدون مدينة] and جـ ٦ - ٤٠: [بدون مدينة]: دار المعراج الدولية للنشر and دار آل بروم للنشر والتوزيع، 1996 (ج. ١١، ص. ١٨٥.

[36] سبط ابن العجمي، نهاية السول فى رواة الستة الأصول ج. ٦، ص. ٢٢١٦.

[37] حمود بن عبد الله التويجري, الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر, 1 ط (الرياض - المملكة العربية السعودية: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد, 1983) ج. ١، ص. ١٣٥.

[38] مغلطاي بن قليج، منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام، 1 ط، ed. by حمدة أحمد المهيري (الإمارات: جامعة الشارقة، 2020) ج. ٣، ص. ٤٧٦.

[39] الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، م 1 ج. ٣، ص. ٣٦٤.

[40] محمد مهدي المسلمي وآخرون، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، 1 ط (بيروت: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2001) ج. ٢، ص. ٥٢١.

[41] محمد بن أحمد الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، الثانية، ed. by الأنصاري، حماد بن محمد (مكة: مكتبة النهضة الحديثة، 1967) ج. ١، ص. ٣٢١.

[42] محمد بن أحمد الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، ed. by عبد الله بن ضيف الله الرحيلي) العربية السعودية : https://app.turath.io/book/12095, 2005)ج. ١، ص. ٤٢٥.

[43] يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، ed. by أكرم ضياء العمري (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1974) ج. ٢، ص. ٧٩٨.

[44] محمد بن سعد ابن سعد، الطبقات الكبرى، الأولى، ed. by علي محمد عمر (القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، 2001) ج. ٦، ص. ٣٤٤.

[45] خليل أحمد السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود، 1 ط، ed. by تقي الدين الندوي (الهند: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، 2006) ج. ١، ص. ٥٣٦.

الساجي: صدوق، ثقة، ليس بمتقن، كان أحمد بن حنبل يقول هو خشبي مفرط.[46] وقال أحمد بن يونس: كنت أمر بفطر بن خليفة بالكناسة في أصحاب الطعام، وكان أعرج وكان يتكئ على عصا عند أصحاب الطعام، فلا أكتب عنه ولا أسأله عن شيء، وكان يتشيع، فأمر به، وأدعه مثل الكلب.[47] وقال أبو بكر بن أبي عياش: ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه.[48] وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع.[49] وقال الذهبي: شيعى جلد، وثقه أحمد، وابن معين.[50]

من خلال استقراء أقوال أئمة الجرح والتعديل في فِطْر بن خليفة القرشي المخزومي، أبي بكر الكوفي الحناط مولى عمرو بن حريث، يظهر بوضوح وقوعُ خلافٍ معتبرٍ بين النقّاد في تقويمه، مما يستلزم اعتماد قواعد الترجيح المعتمدة في هذا الفن للوصول إلى الحكم الأرجح في شأنه. فقد ذهب جمهورٌ من كبار الأئمة إلى توثيقه أو تحسين حديثه، ومنهم أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعِجلي، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وابن سعد، وأبو زرعة الدمشقي، وابن نمير، وغيرهم، حيث وصفوه بألفاظٍ تدلّ على القبول، مثل: ثقة، وصالح الحديث، وحسن الحديث، وحافظ كَيِّس. ويُعدّ رضى يحيى بن سعيد القطان عنه وتحديثه منه قرينةً قويّةً على اعتباره، لما عُرف عنه من شدّة التحرّي في الرجال.

أمّا الجرح الوارد فيه، كقول بعضهم: زائغ، أو ترك الرواية عنه، فإنّ أغلبه غيرُ مفسَّرٍ من جهة الضبط أو العدالة، بل يرجع في معظمه إلى ما نُسب إليه من التشيّع أو موقفه من عثمان رضي الله عنه. ومثل هذا الجرح، إذا لم يقترن باتهامٍ بالكذب أو سوء الحفظ، لا يُقدَّم على التعديل الصريح المتعدّد، وفق القواعد المقرّرة عند أهل هذا العلم. وبناءً على ذلك، فإنّ الحكم الراجح في فِطْر بن خليفة أنّه صدوقٌ ثقةٌ في نفسه، إلا أنّه رُمِيَ بالتشيّع، وتُقبل روايته ويُحتجّ بها، لا سيما فيما لا يتعلّق بما يُؤيّد مذهبه، وتكون أحاديثه في الجملة من قبيل الحديث الحسن، وقد ترتقي إلى الصحيح بحسب القرائن والسياقات الإسناديّة.

خلاصة الحكم على الراوي :ثقة صدوق رمي بالتشيع.

---

[46] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس المسمى «زهر الفردوس»، الأولى، ed. by الدكتور العربي الدائز الفرياطي وآخرون (دبي، الإمارات العربية المتحدة: جمعية دار البر، 2018) ج. ٢، ص. ٢٣٥.

[47] بشار عواد معروف وآخرون، المسند المصنف المعلل، 1 ط (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2013) ج. ٤، ص. ٥٤٩.

[48] محمد المختار بن محمد الشنقيطي، شرح سنن النسائي المسمى «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية»، 1 ط (مطابع الحميضي، 2005) ج. ٥، ص. ١٨٠٦.

[49] ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ٤٤٨.

[50] الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ج. ٢، ص. ١٢٥.

الثالث: حسام بن مصك بن ظالم بن شيطان الأزدي، أبو سهل البصري، جد أبي ظفر عبد السلام بن مطهر.[51]

قال أحمد بن حنبل: مطروح الحديث.[52] قال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه.[53] وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء.[54] وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث.[55] وقال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه.[56] وقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوْقٌ.[57] وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم.[58] وقال النسائي: ضعيف.[59] وقال الفلاس وأبو الحسن الدارقطني: متروك الحديث. وقال أبو إسحاق الحربي في «تاريخه»: غيره أوثق منه. وفي «تاريخ عبد الله بن المبارك»: تركت حديثه. وفي موضع آخر: ارم به. وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: لست أحدث عنه بشيء، وقال الساجي: صدوق فيه ضعف ليس بقوي في الحديث. وذكره أبو العرب والعقيلي في «جملة الضعفاء». وقال أبو محمد بن الجارود: ليس حديثه بشيء، قال: وقال البخاري: يخالف في حديثه. وقال أبو حاتم بن حبان: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، حتى خرج عن حد الاحتجاج به، ثنا محمد بن محمود، سمعت علي بن سعيد، سمعت أحمد بن حنبل يقول: وسئل عن حسام بن مصك؟ فقال: أرى الناس قد تركوا حديثه. وقال زيد بن حباب: ثنا حسام، وكان ضعيفا. وقال الفلاس: منكر الحديث. قال أبو أحمد: وعامة أحاديثه إفرادات وغرائب، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى التضعيف أقرب منه إلى الصدق. وقال أبو داود: وقيل له: هو ثقة؟ قال: لا[60].

---

[51] يوسف المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، م 1 ج. ٥، ص. ٥٩٢.

[52] السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، و محمود محمد خليل, تحقيق، موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، 1 ط (عالم الكتب، 1996) ج. ١، ص. ٢٤٢.

[53] محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، الطبعة الأولى، ed. by عبد المعطي أمين قلعجي (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1984) ج. ١، ص. ٢٩٩.

[54] ماهر ياسين الفحل، الجامع في العلل والفوائد، 1 ط (السعودية: دار ابن الجوزي، 2010) ج. ٢، ص. ٢٦.

[55] خالد بن ضيف الله الشلاحي، روضة المتمتع في تخريج أحاديث الروض المربع، 1 ط (الرياض – السعودية: مكتبة الرشد، 2019) ج. ١، ص. ١٦٣.

[56] خالد بن ضيف الله الشلاحي، التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام، 1 ط (الكويت: دار الرسالة العالمية، 2019).

[57] محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، م 3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985). ج. 10، ص. 437.

[58] أبو أحمد بن عدي ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 1 ط، ed. by عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998) ج. ٣، ص. ٣٦٠.

[59] أحمد بن علي المقريزي، مختصر الكامل في الضعفاء، الأولى، ed. by أيمن بن عارف الدمشقي (القاهرة، مصر: مكتبة السنة، 1995) ج. ١، ص. ٢٩٤.

[60] مغلطاي بن قليج الحنفي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ed. by محمد عثمان (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 2011) ج. 4، ص. 51.

من خلال استقراءٍ شاملٍ لأقوال أئمة الجرح والتعديل في حسام بن مصك، يظهر بجلاء أن الجرح الوارد فيه شديدٌ ومتعدِّد، وقد صدر عن عددٍ كبيرٍ من كبار النقّاد المعروفين بالتشدّد والتحرّي، مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، والنسائي، والدارقطني، والفلاس، وغيرهم، مما يمنح هذا الجرح قوّةً ظاهرة في ميزان الترجيح. فقد عبّر هؤلاء الأئمة عن حاله بألفاظٍ تدلّ على سقوط حديثه أو قربه من ذلك، مثل: مطروح الحديث، وليس حديثه بشيء، وواهي الحديث، ومنكر الحديث، وضعيف، ومتروك الحديث، بل صرّح بعضهم بترك التحديث عنه مطلقًا، كما نُقل عن عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وهو من أقوى قرائن الجرح عند المحدثين.

وأمّا ما ورد من عبارات أخفّ، كقول أبي حاتم: لين الحديث أو صدوق، أو قول الساجي: صدوق فيه ضعف، فإنها لا تنهض لمعارضة هذا الكمّ من الجرح الشديد المفسَّر، لا سيما وأن كثيرًا من هذه الأقوال نفسها قيّدها أصحابها بضعف الضبط وعدم القوّة في الحديث. كما أن وصفه بالصدق لا يستلزم قبول حديثه عند اختلال الضبط، وهو ما صرّح به ابن حبان حين بيّن كثرة خطئه وفحش وهمه وخروجه عن حدّ الاحتجاج. ويُلاحظ كذلك أن النقّاد لم يقتصروا على التضعيف المجمل، بل أشاروا إلى عللٍ بيّنة في مروياته، من كثرة المخالفة، والانفرادات، والغرائب، والنكارة، وهي علل قادحة في باب القبول، وتدلّ على ضعفٍ بنيويٍّ في ضبطه، لا على مجرّد خطأٍ عارض.

وبحسب قواعد الترجيح في علم الجرح والتعديل، فإن الجرح المفسَّر الشديد المتعدِّد مقدَّمٌ على التعديل الخفيف أو المقيَّد، لا سيما إذا صدر عن أئمةٍ كبارٍ واتفقوا على ترك حديث الراوي أو الحكم بسقوطه. وعليه، فإن الحكم الراجح في حسام بن مصك أنه راوٍ ضعيفٌ جدًّا، متروك الحديث عند جمهور النقّاد، ولا يُحتجّ بروايته، ولا يُستشهد بها، وتُردّ أحاديثه في الجملة، ولا تصلح إلا للاعتبار النظري مع التنبيه على ضعفها الشديد.

خلاصة الحكم على الراوي :متروك.

الخاتمة

المصطلح المطروح في الأصل اللغوي يشير إلى ما يُلقى جانبًا ويُبعد لقلة شأنه وضعف قيمته. وأمّا في سياق علم الحديث، فيُستعمل لوصف الحديث أو الراوي الذي وقع في ضعف بالغ جدًا يفوق حدّ الضعيف المعتاد، بحيث لا يُعدّ حديثًا ضعيفًا فحسب، لكنه لا يرتقي أيضًا إلى رتبة الموضوع. وبهذا المعنى يذهب الإمام الذهبي إلى إدراج المطروح ضمن فئة الضعفاء جدًا، معتبِرًا إيّاه مؤشرًا لحُكم جَرْحي قاطع، ويُقَرِّب ذلك من التعبير الذي وظّفه الإمام

البخاري فيه نظر. ومن ثم، فإن الأصل في الحديث أو الراوي المصنَّف بأنه مطروح هو عدم القبول به ولا ثبوت أيّ حجّية له تحت أي ظرف.

يُستفاد من دراسة الرواة الموصوفين بلفظ «المطروح» في تهذيب الكمال أنّ هذا المصطلح وإن اختلفت أسبابه، فإنّ أثره العملي الغالب هو ردّ الرواية. فـ حمزة بن أبي حمزة يُمثّل أشدّ صوره، إذ أطبق النقّاد على تضعيفه الشديد واتّهامه بالوضع، فحُكم بسقوط روايته مطلقًا. وأمّا فِطْر بن خليفة، فمع وصف بعضهم له بالمطروح، فإنّ جمهور الأئمّة وثّقوه، وكان الجرح فيه راجعًا غالبًا إلى التشيّع، لا إلى الكذب أو ضعف الضبط، لذا فالحكم الراجح قبول حديثه مع التحفّظ. وأمّا حسّام بن مصك، فرغم ورود عبارات أخفّ في حقّه، فإنّ كثرة أقوال الجرح المفسَّر وترك الأئمّة لحديثه تجعل الحكم الراجح ردّ روايته. وخلاصة ذلك أنّ وصف «المطروح» يدلّ في الجملة على جرح شديد يقتضي عدم الاحتجاج، إلا إذا عارضه تعديل قويّ راجح وفق قواعد الترجيح.

REFERENCES

[1] Abū Bakr Kāfī. *Manhaj al-Imām al-Bukhārī fī Taṣḥīḥ al-Aḥādīth wa-Taʿlīlihā (min Khilāl al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ)*. 1st ed. Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2000.

[2] Abū Zahw, Muḥammad Muḥammad. *al-Ḥadīth wa-l-Muḥaddithūn — aw: ʿInāyat al-Ummah al-Islāmiyyah bi-l-Sunnah al-Nabawiyyah*. 1st ed. Cairo: Maṭbaʿat Miṣr, Sharikah Musāhamah Miṣriyyah, 1958.

[3] al-Aḥdab, Khaldūn. *Zawāʾid Tārīkh Baghdād ʿalā al-Kutub al-Sittah*. 1st ed. Damascus: Dār al-Qalam lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 1996.

[4] al-ʿAjlī, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh. *Tārīkh al-Thiqāt*. 1st ed. Mecca: Dār al-Bāz, 1985.

[5] al-ʿĀzimī, Muḥammad ʿAzīz. "Wasāʾil Ḥifẓ al-Insān fī al-Sunnah al-Nabawiyyah: Dirāsah Mawḍūʿiyyah — al-Ṣaḥīḥān Anmūdhajan." *Majallat al-Sharīʿah wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyyah* 38, no. 133 (June 2023): 87–124. https://doi.org/10.34120/jsis.v38i133.2997.

[6] al-ʿAnazī, Manāl ʿAlī. "Tawẓīf Adawāt al-Dhakāʾ al-Iṣṭināʿī al-Tawlīdī fī Taṭwīr al-Mahārāt al-Fiqhiyyah wa-Ishkālātih: Dirāsah Fiqhiyyah Taṭbīqiyyah." *Majallat al-Sharīʿah wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyyah* 39 (October 2024): 195–226. https://doi.org/10.34120/jsis.v39isi4.3433.

[7] al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. *al-Tārīkh al-Awsaṭ*. Edited by Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. 1st ed. Aleppo, Cairo: Dār al-Waʿī, Maktabat Dār al-Turāth, 1977.

[8] al-Dāraquṭnī, ʿAlī ibn ʿUmar. *al-Ḍuʿafāʾ wa-l-Matrūkūn*. Edited by ʿAbd al-Raḥīm Muḥammad al-Qashqarī. Vol. 3. Majallat al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah bi-l-Madīnah al-Munawwarah, 1983.

[9] al-Dāraquṭnī, ʿAlī ibn ʿUmar. *Sunan al-Dāraquṭnī*. Edited by Shuʿayb al-Arnāʾūṭ, Ḥasan ʿAbd al-Munʿim Shalabī, ʿAbd al-Laṭīf Ḥarz Allāh, and Aḥmad Barhūm. 1st ed. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 2004.

[10] al-Daʿwurī, Muḥammad Aḥmad. "Ibn Khaldūn wa-l-Muḥaddithūn (Ṣalāḥiyyat Manhaj al-Muḥaddithīn al-Naqdī li-Naqd al-Tārīkh)." *Majallat al-Sharīʿah wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyyah* 39, no. 138 (August 2024): 83–121. https://doi.org/10.34120/jsis.v39i138.3055.

[11] al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. *al-Kāshif fī Maʿrifat man lahu Riwāyah fī al-Kutub al-Sittah*. Edited by Muḥammad ʿAwwāmah and Aḥmad Muḥammad Namir al-Khaṭīb. 1st ed. Jeddah: Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al-Islāmiyyah and Muʾassasat ʿUlūm al-Qurʾān, 1992.

[12] al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. *Dīwān al-Ḍuʿafāʾ wa-l-Matrūkīn wa-Khalq min al-Majhūlīn wa-Thiqāt fīhim Līn*. Edited by Ḥammād ibn Muḥammad al-Anṣārī. 2nd ed. Mecca: Maktabat al-Nahḍah al-Ḥadīthah, 1967.

[13] al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. *Siyar Aʿlām al-Nubalāʾ*. Vol. 3. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1985.

[14] al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. *Tadhhīb Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl*. Edited by Ghunaym ʿAbbās Ghunaym and Majdī al-Sayyid Amīn. 1st ed. Cairo: al-Fārūq al-Ḥadīthah lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr, 2005.

[15] al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. *Tārīkh al-Islām wa-Wafayāt al-Mashāhīr wa-l-Aʿlām*. Vol. 1. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2003.

[16] al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān. *Tadhkirat al-Ḥuffāẓ*. 1st ed. Vol. 5. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, n.d.

[17] al-Fālūjī al-Atharī, Akram Ziyādah. *al-Muʿjam al-Ṣaghīr li-Ruwāt al-Imām Ibn Jarīr al-Ṭabarī*. Edited by ʿAlī Ḥasan ʿAbd al-Ḥamīd al-Atharī. Vol. 2. Jordan and Cairo: al-Dār al-Athariyyah and Dār Ibn ʿAffān, n.d.

[18] al-Fawzān, ʿAbd Allāh ibn Fawzān. *al-Miḥnah wa-Atharuhā fī Manhaj al-Imām Aḥmad al-Naqdī*. 1st ed. Saudi Arabia: Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2010.

[19] al-Hawlī, Khālid Jāsim Ibrāhīm, and Fayṣal ʿAbbās Ḥamad al-Rashīdī. "Ghars al-Aʿḍāʾ al-Maṭbūʿah bi-Tiqniyyat al-Ṭibāʿah al-Ḥayawiyyah Thulāthiyyat al-Abʿād (Three-Dimensional Bioprinting) wa-Aḥkāmuhā al-Fiqhiyyah: Dirāsah Taʾṣīliyyah." *Majallat al-Sharīʿah wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyyah* 40, no. 140 (March 2025): 83–131. https://doi.org/10.34120/jsis.v40i140.493.

[20] al-Ithyūbī, Muḥammad ibn al-Shaykh ʿAlī ibn Ādam. *Qurrat al-ʿAyn fī Talkhīṣ Tarājim Rijāl al-Ṣaḥīḥayn*. 2nd ed. Riyadh and Beirut: Dār al-Miʿrāj al-Dawliyyah lil-Nashr and Muʾassasat al-Rayyān lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2000.

[21] al-Judayʿ, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf. *Taḥrīr ʿUlūm al-Ḥadīth*. 1st ed. Beirut: Muʾassasat al-Rayyān lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2003.

[22] al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī. *al-Kifāyah fī ʿIlm al-Riwāyah*. Edited by Ibrāhīm al-Sūrqī Abū ʿAbd Allāh and Ḥamdī al-Madanī. 1st ed. Hyderabad: Jamʿiyyat Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, 1938.

[23] al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Tārīkh Baghdād*. Edited by Bashshār ʿAwwād. 1st ed. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2002.

[24] al-Maghrāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān. *Mawsūʿat Mawāqif al-Salaf fī al-ʿAqīdah wa-l-Manhaj wa-l-Tarbiyah*. 1st ed. Cairo and Marrakesh: al-Maktabah al-Islāmiyyah lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ and al-Nubalāʾ lil-Kitāb, 1997.

[25] al-Maqdisī, ʿAbd al-Ghanī ibn ʿAbd al-Wāḥid. *al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl*. Vol. 1. Kuwait: Sharikat Ghirās lil-Diʿāyah wa-l-Iʿlān wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2016.

[26] al-Mizzī, Yūsuf. *Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl*. Vol. 1. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1992.

[27] al-Muʿallimī al-Yamānī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā. *Tarājim Muntakhabah min "al-Tahdhīb" wa-"al-Mīzān" wa-l-Taʿlīq ʿAlayhā [Āthār ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā al-Muʿallimī al-Yamānī]*. Edited by ʿAlī ibn Muḥammad al-ʿImrān. 1st ed. Mecca: Dār ʿĀlam al-Fawāʾid lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2013.

[28] al-Muʿallimī al-Yamānī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā. *al-Tibyān fī Takhrīj wa-Tabwīb Aḥādīth Bulūgh al-Marām*. 1st ed. Kuwait: Dār al-Risālah al-ʿĀlamiyyah, 2019.

[29] al-Nūrī, al-Sayyid Abū al-Maʿāṭī, Aḥmad ʿAbd al-Razzāq ʿĪd, and Maḥmūd Muḥammad Khalīl, eds. *Mawsūʿat Aqwāl al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal fī Rijāl al-Ḥadīth wa-ʿIlalih*. 1st ed. ʿĀlam al-Kutub, 1996.

[30] al-Nūrī, al-Sayyid Abū al-Maʿāṭī, Ibrāhīm Muḥammad al-Nūrī, Aḥmad ʿAbd al-Razzāq ʿĪd, Ayman Ibrāhīm al-Zāmilī, and Maḥmūd Muḥammad Khalīl al-Ṣaʿīdī, eds. *al-Jāmiʿ fī al-Jarḥ wa-l-Taʿdīl (li-Aqwāl al-Bukhārī wa-Muslim wa-l-ʿAjlī wa-Abī Zurʿah al-Rāzī wa-Abī Dāwūd wa-Yaʿqūb al-Fasawī wa-Abī Ḥātim al-Rāzī wa-l-Tirmidhī wa-Abī Zurʿah al-Dimashqī wa-l-Nasāʾī wa-l-Bazzār wa-l-Dāraquṭnī)*. 1st ed. Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 1992.

[31] al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān. *al-Jawāhir wa-l-Durar fī Tarjamat Shaykh al-Islām Ibn Ḥajar*. Edited by Ibrāhīm Bājis ʿAbd al-Majīd. 1st ed. Beirut: Dār Ibn Ḥazm lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 1999.

[32] al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān. *al-Tuḥfah al-Laṭīfah fī Tārīkh al-Madīnah al-Sharīfah*. 1st–2nd ed. Vol. 9. Markaz Buḥūth wa-Dirāsāt al-Madīnah al-Munawwarah, 2008.

[33] al-Shammarī, Nāyif Nahār. "al-Kafāʾah al-Siyāsiyyah wa-l-Tamthīl al-Shaʿbī bi-Waṣfihimā Rakīzatay al-Sulṭah fī al-Taṣawwur al-Islāmī." *Majallat al-Sharīʿah wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyyah* 38, no. 132 (January 2023). https://doi.org/10.34120/jsis.v38i132.2991.

[34] al-Shalāḥī, Khālid ibn Ḍayf Allāh. *al-Tibyān fī Takhrīj wa-Tabwīb Aḥādīth Bulūgh al-Marām*. 1st ed. Kuwait: Dār al-Risālah al-ʿĀlamiyyah, 2019.

[35] al-Shinqīṭī, Muḥammad al-Khaḍir ibn Sayyid ʿAbd Allāh al-Jaknī. *Kawthar al-Maʿānī al-Darārī fī Kashf Khabāyā Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. 1st ed. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1995.

[36] al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. *Ṭabaqāt al-Ḥuffāẓ*. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1983.

[37] al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsā. *Sunan al-Tirmidhī*. Edited by Aḥmad Muḥammad Shākir (vols. 1–2), Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī (vol. 3), and Ibrāhīm ʿAṭwah ʿAwaḍ (vols. 4–5). 2nd ed. Egypt: Sharikat Maktabat wa-Maṭbaʿat Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1975.

[38] Bādawī, ʿAbd al-Raḥmān. *Manāhij al-Baḥth al-ʿIlmī*. 1st ed. Kuwait: Wikālat al-Maṭbūʿāt, 1977.

[39] Bāshanfar, Saʿīd ibn ʿAbd al-Qādir. *Awhām al-Muḥaddithīn al-Thiqāt*. 1st ed. Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2015.

[40] Bāshanfar, Saʿīd ibn ʿAbd al-Qādir. *Awhām al-Muḥaddithīn al-Thiqāt*. 1st ed. Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2015.

[41] al-Fawzān, ʿAbd Allāh ibn Ṣāliḥ. *Minḥat al-ʿAllām fī Sharḥ Bulūgh al-Marām*. 1st ed. Vol. 11. Saudi Arabia: Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2014.

[42] Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. *al-Jarḥ wa-l-Taʿdīl*. 1st ed. Hyderabad and Beirut: Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah and Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1955.

[43] Ibn Abī Khaythamah, Aḥmad ibn Zuhayr. *al-Tārīkh al-Kabīr — al-Maʿrūf bi-Tārīkh Ibn Abī Khaythamah [al-Sifr al-Thānī]*. Edited by Ṣalāḥ ibn Fatḥī Hallal. 1st ed. Cairo: al-Fārūq al-Ḥadīthah lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr, 2007.

[44] Ibn Abī Shaybah, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad. *al-Muṣannaf*. Edited by Saʿd ibn Nāṣir ibn ʿAbd al-ʿAzīz Abū Ḥabīb al-Shathrī. 1st ed. Riyadh: Dār Kunūz Ishbīliyā lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2014.

[45] Ibn Abī Shaybah, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad. *Kitāb al-Īmān*. Edited by Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī. 2nd ed. Beirut: al-Maktab al-Islāmī, 1983.

[46] Ibn al-ʿAdīm, Kamāl al-Dīn ʿUmar ibn Aḥmad. *Bughyat al-Ṭalab fī Tārīkh Ḥalab*. Edited by al-Mahdī ʿĪd al-Rawāḍiyah. 1st ed. Vol. 12. London: Muʾassasat al-Furqān lil-Turāth al-Islāmī, Markaz Dirāsāt al-Makhṭūṭāt al-Islāmiyyah, 2016.

[47] Ibn Abī Yaʿlā, Muḥammad. *Ṭabaqāt al-Ḥanābilah*. 1st ed. Cairo: Maṭbaʿat al-Sunnah al-Muḥammadiyyah, 1952.

[48] Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *al-Maṭālib al-ʿĀliyah bi-Zawāʾid al-Masānīd al-Thamāniyah*. Edited by Saʿd ibn Nāṣir al-Shathrī. 1st ed. Saudi Arabia: Dār al-ʿĀṣimah and Dār al-Ghayth, 1999.

[49] Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Tahdhīb al-Tahdhīb*. 2nd ed. Vol. 15. Dubai: Jamʿiyyat Dār al-Birr, 2021.

[50] Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Taqrīb al-Tahdhīb*. Edited by Muḥammad ʿAwwāmah. 1st ed. Syria: Dār al-Rashīd, 1986.

[51] Ibn Ḥanbal, Aḥmad. *Suʾālāt Abī Dāwūd lil-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal fī Jarḥ al-Ruwāt wa-Taʿdīlihim*. Edited by Ziyād Muḥammad Manṣūr. 1st ed. Medina: Maktabat al-ʿUlūm wa-l-Ḥikam, 1993.

[52] Ibn Ḥibbān, Muḥammad. *al-Thiqāt*. 1st ed. Hyderabad: Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, 1973.

[53] Ibn Hāshīn, ʿUmar ibn Aḥmad. *Tārīkh Asmāʾ al-Thiqāt*. Edited by Ṣubḥī al-Sāmarrāʾī. 1st ed. Kuwait: al-Dār al-Salafiyyah, 1984.

[54] Ibn Khalfūn, Muḥammad ibn Ismāʿīl. *al-Muʿlim bi-Shuyūkh al-Bukhārī wa-Muslim*. Edited by Abū ʿAbd al-Raḥmān ʿĀdil ibn Saʿd. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, n.d.

[55] Ibn Manjawayh, Aḥmad ibn ʿAlī. *Rijāl Ṣaḥīḥ Muslim*. 1st ed. Vol. 2. Beirut: Dār al-Maʿrifah, 1987.

[56] Ibn Quṭlūbughā, Qāsim. *al-Thiqāt mimman lam Yaqaʿ fī al-Kutub al-Sittah*. Edited by Shādī ibn Muḥammad ibn Sālim Āl Nuʿmān. 1st ed. Vol. 9. Sanaa: Markaz al-Nuʿmān lil-Buḥūth wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyyah wa-Taḥqīq al-Turāth wa-l-Tarjamah, 2011.

[57] Ibn Ruslān, Aḥmad ibn Ḥusayn. *Sharḥ Sunan Abī Dāwūd*. Edited by Khālid al-Rabbāṭ. 1st ed. Vol. 20. Fayyum: Dār al-Falāḥ lil-Baḥth al-ʿIlmī wa-Taḥqīq al-Turāth, 2016.

[58] Ibn Saʿd, Muḥammad. *al-Ṭabaqāt al-Kubrā*. Edited by ʿAlī Muḥammad ʿUmar. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 2001.

[59] Ibn Ṭāhir al-Maqdisī, Muḥammad. *Dhakhīrat al-Ḥuffāẓ (min al-Kāmil li-Ibn ʿAdī)*. Edited by ʿAbd al-Raḥmān al-Fariwāʾī. 1st ed. Vol. 5. Riyadh: Dār al-Salaf, 1996.

[60] Ibn Ziyād al-Naysābūrī, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad. *al-Ziyādāt ʿalā Kitāb al-Muzanī*. Edited by Khālid ibn Hāyif ibn ʿArīj al-Muṭayrī. 1st ed. Riyadh and Kuwait: Dār Aḍwāʾ al-Salaf and Dār al-Kawthar, 2005.

[61] Mughalṭāy ibn Qilīj al-Ḥanafī. *Ikmāl Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl*. Edited by Muḥammad ʿUthmān. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2011.

[62] Muḥammad ʿAmr ibn ʿAbd al-Laṭīf. *Aḥādīth wa-Marwiyyāt fī al-Mīzān 2 — Ḥadīth al-Fīnah*. Mecca: Multaqā Ahl al-Ḥadīth, 2008.

[63] ʿUbaidāt, Dhawqān, ʿAbd al-Raḥmān ʿAdas, and Kāyid ʿAbd al-Ḥaqq. *al-Baḥth al-ʿIlmī: Mafhūmuh wa-Adawātuh wa-Asālībuh*. 7th ed. Amman: Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, 2001.

[64] Azungah, Theophilus. "Qualitative Research: Deductive and Inductive Approaches to Data Analysis." *Qualitative Research Journal* 18, no. 4 (November 2018): 383–400. https://doi.org/10.1108/QRJ-D-18-00035.

[65] Marwan Masʿūd, Muhid, Isnaini Luʾluʾ Atim Muthoharoh, and Mohammed Alghiffar Alwalid. "Taḥlīl Ḥukm 'Aṣaḥḥu Shayʾ' fī Kitāb al-Talkhīṣ al-Ḥabīr: Dirāsah Ḥawla Darajat al-Ḥadīth al-Ḍaʿīf / Analysis of the Predicate 'Aṣaḥḥu Shayʾ' in the Book al-Talkhīṣ al-Ḥabīr: A Study on the Status of Weak Ḥadīths." *Maʿālim al-Qurʾān wa-l-Sunnah* 21, no. 1 (June 2025): 82–106. https://doi.org/10.33102/jmqs.v21i1.526.

[66] Masʿūd, Marwan, Akhmad Husaini, and Bayu Kasa Pranata. "Ahammiyyat al-Waʿy bi-l-Ākhirah fī Taḥqīq Istiqrār al-Amn al-Ijtimāʿī min Ḍawʾ al-Ḥadīth al-Nabawī: (Dirāsah Mawḍūʿiyyah min Khilāl Aḥādīth al-Kutub al-Sittah) / The Importance of Awareness of the Hereafter in Achieving Social Security Stability from the Perspective of the Prophetic Ḥadīth." *AL-ATSAR: Jurnal Ilmu Hadits* 3, no. 2 (2025): 20–44. https://doi.org/10.37397/al-atsarjurnalilmuhadits.v3i2.1057.

[67] Masʿūd, Marwan, Hendri Waluyo Lensa, and Nandang Husni Azizi. "Dawr Fann al-Ṭabkh wa-Qiyamuh min Khilāl al-Ḥadīth al-Nabawī: Dirāsah Mawḍūʿiyyah fī Ḍawʾ Aḥādīth al-Ṣaḥīḥayn / The Role of Culinary Arts and Its Values through the Prophetic Ḥadīth: A Thematic Study in Light of the Ḥadīths of the Two Ṣaḥīḥs." *As-Sunnah: Jurnal Ilmu Dirayah* 1, no. 1 (2025): 128–74.

[68] Masud, Marwan, Muhammad Yusriel Amien, and Catur Maulana Ihcsan. "al-Mufāḍalah bayna al-Ruwāt ʿinda Abī Nuʿaym al-Faḍl ibn Dukayn: Dirāsah Naẓariyyah Taṭbīqiyyah / The Preferential Evaluation Among Narrators According to Abū Nuʿaym al-Faḍl ibn Dukayn: A Theoretical and Applied Study." *Al-Khabar: Jurnal Ilmu Riwayah* 1, no. 1 (2025): 58–80.

[69] Masʿūd, Marwan, Triadi Wicaksono, and Teguh Dwi Cahyadi. "A Thematic Study of the Book Maʿrifah ʿUlūm al-Ḥadīth: An Analysis of the Classification of ʿIllah from al-Ḥākim's Perspective." *IJUS: International Journal of Umranic Studies* 9, no. 1 (2026): 13–32.

[70] Mohajan, Haradhan Kumar. "Qualitative Research Methodology in Social Sciences and Related Subjects." *Journal of Economic Development, Environment and People* 7, no. 1 (2018): 23–48.

[71] Nassaji, Hossein. "Qualitative and Descriptive Research: Data Type versus Data Analysis." *Language Teaching Research* 19, no. 2 (March 2015): 129–32. https://doi.org/10.1177/1362168815572747.

[72] Noor, Azman Mohd, Ainatul Aqilah Kamarudin, and Muhamad Nasir Haron. "The Importance of Understanding the Maqāṣid of Sharīʿah in the Development of Islamic Banking and the Financial System." *Al-Shajarah: Journal of the International Institute of Islamic Thought and Civilization* 21 (2016).

[73] Ramadhansyah, Ariangga, Marwan Masʿūd, and Hendri Waluyo Lensa. "al-Mufāḍalah bayna al-Ruwāt ʿinda ʿAbd Allāh ibn al-Mubārak (Dirāsah Naẓariyyah Taṭbīqiyyah) / The Preferential Evaluation Among Narrators According to ʿAbd Allāh ibn al-Mubārak: A Theoretical and Applied Study." *Journal of Hadith Studies*, 2025, 51–70. https://doi.org/10.33102/johs.v10i2.392.

[74] Tajedini, Oranus, Ali Akbar Khasseh, Mahin Afzali, and Ali Sadatmoosavi. "How to Increase the Loyalty of Public Library Users? A Qualitative Study." *Journal of Librarianship and Information Science* 52, no. 2 (July 2019): 317–30. https://doi.org/10.1177/0961000619856081.

[75] Zubaidillah, Muh Haris. *Ilmu Jarḥ wa-l-Taʿdīl*. 2018. https://doi.org/10.31219/osf.io/y8wt6.